

1. ما هو مؤشر دافعي الرشاوى (BPI) لسنة 2006؟
2. الدول التي أدرجت في مؤشر سنة 2006؟
3. متي وأين ومع من ومن هو الذي اجري الاستقصاء؟
4. لماذا يقوم المؤشر بتقييم الدول وليس الشركات؟
5. كيف تحسن أي بلد من ترتيب تقيّمها؟
6. ما هو الفرق بين المؤشر لسنة 2006 والمؤشر لسنوات 2002 و 1999 وهل يمكن مقارنة تقيّم هذه السنة مع السنوات السابقة؟
7. كيف يتم حساب المؤشر؟
8. كيف يتم تمويل المؤشر؟
9. ما هو الفرق بين مؤشر دافعي الرشاوى ومؤشر منظمة الشفافية الدولية لمدرجات الفساد؟ (CPI-Corruption Perception Index)
10. ما هو الفرق بين مؤشر دافعي الرشاوى وبارومتر منظمة الشفافية الدولية للفساد العالمي؟ (GCB-Global Corruption Barometer)

1. ما هو مؤشر دافعي الرشاوى (BPI) 2006؟

مؤشر دافعي الرشاوى هو تقيّم لثلاثين دولة من كبار الدول المصدرة بناء على ميل الشركات في هذه الدول لدفع الرشاوى بالخارج. هذا الاستقصاء يبحث في استخدام الرشاوى من شركات مقرها الرئيسي موجود في 30 من كبار الدول المصدرة (سواء بشكل عالمي أو إقليمي)، وهو يقوم على سؤالين¹ تم توجيههما إلى 11232 من التنفيذيين في شركات تجاربه موجودة في 125 دولة، وتم سؤالهم عن الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلادهم. ولتقدير جانب العرض الدولي للرشاوى، تم سؤال التنفيذيين عن ميل الشركات الأجنبية التي تقوم بأكثر الأعمال في هذه الدول لتقديم أموال إضافية بشكل غير موثق وغير رسمي أو دفع رشاوى. تضمن الاستقصاء سرية هوية المشاركين.

2. الدول التي أدرجت في مؤشر سنة 2006؟

الدول ال 30 التي تم تقيّمها هي: استراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، هونج كونج، الهند، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، هولندا، البرتغال، روسيا، السعودية، سنغافورة، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، أسبانيا، السويد، سويسرا، تايوان، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

¹ تم سؤال المشاركين في الاستقصاء أولاً: "من قائمة الدول بأسفل، برجاء اختيار جنسيات الشركات الأجنبية التي تقوم بأكثر الأعمال في بلدك" ثم بعد ذلك كان على المشاركين تقييم الدول بنقاط من 1 إلى 7 حيث 1 تشير إلى انتشار الرشاوى و 7 تشير إلى انعدام الرشاوى وكان السؤال "من خلال تجاربك إلى أي حد تدفع الشركات من هذه الدول التي إخترتها أموال إضافية غير موثقة أو رشاوى؟" ملحوظة: يتم التقييم في مؤشر دافعي الرشاوى طبقاً لنظام قياسي معدل مقسم إلى 10 نقاط.

هذه الدول تعتبر الدول الرئيسية المصدرة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، ويمثل إجمالي صادراتها ما حجه 80% من الإجمالي العالمي لعام 2005 (المصدر صندوق النقد الدولي). في حين أن معظم هذه الدول أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، لكن العضوية في هذه المنظمة لم تكن أحد معايير الاختيار حيث أنه هناك دول أعضاء مثل الدنمرك والنرويج لم يتم إدراجهم في القائمة وتم إدراج دول أخرى ليست أعضاء مثل الهند وإسرائيل وسنغافورة وجنوب أفريقيا علي سبيل المثال.

3. متي وأين ومع من ومن الذي أجري الاستقصاء؟

يستخدم المؤشر الاستقصاء التنفيذي لاستطلاع الرأي² (EOS) الذي تم إجراؤه من المؤسسات الأعضاء في المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في الفترة ما بين فبراير و مايو 2006. وشمل الاستقصاء 11232 ممثلاً من القطاع الخاص في 125 بلداً، والتي يمثل مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهم 98% من إجمالي الناتج المحلي لكافة دول العالم.

يعتبر المنتدى الاقتصادي العالمي المؤسسة المسؤولة عن التنسيق العام والدراسة ومراقبه جوده إعداد البيانات، لكنه يعتمد علي شبكه من المؤسسات المشاركة في تنفيذ الاستقصاء محلياً. ويشمل شركاء المنتدى المحليين أقسام الاقتصاد في الجامعات الوطنية ومعاهد الأبحاث المستقلة، وبعض مؤسسات الأعمال. تفاصيل الاتصال بشركاء المنتدى موجودة على موقع منظمة الشفافية الدولية في الوصلة التالية:

www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/bpi

بسبب مدى الدول التي شملتها الدراسة، فإن طريقة إجراء المسح تم تعديلها لمناسبة بيانات التشغيل المختلفة. تم إجراء الاستقصاء من خلال الصيغة التالية: المقابلات وجها لوجه، و بالبريد، و بالهاتف وعن طريق الإنترنت (مثلت النسخة على الإنترنت 13 بالمائة من الردود الـ11232).

يبدل المنتدى الاقتصادي العالمي كل جهد لضمان تمثيل عينة المستجيبين لقطاع الأعمال الوطني كله، سواء من ناحية المساهمة الإنتاجية في الصناعة، أو حجم الشركة ومدى أنواع الشركات (أجنبية و محلية وقطاع عام جزئي). يظهر التقرير التحليلي لمؤشر دافعي الرشاوى (BPI) لسنة 2006 في الجدول 2، ملحق 1، صفحة 13، تفاصيل نسبة الردّ من كل من 125 دولة. بينما يتفاوت حجم العينة طبقاً لحجم الاقتصاد، تم بذل الجهد لزيادة حجم العينة في الاقتصاديات الأكبر.

4. لماذا يقوم المؤشر بتقييم الدول وليس الشركات؟

جانب العرض للفساد في صفقات العمل الدولية يدلّ على اشتراك الشركات التي تعمل بالخارج في المسؤولية مع حكومات بلادهم. هذا الاستقصاء يوضح نجاح وفشل الحكومات في السيطرة على الفساد في الخارج عن طريق الشركات التي يقع مقرها الرئيسي داخل حدودهم الوطنية، ويشير أيضا إلى نجاح وفشل الشركات في ضمان امتثال موظفيها لأعلى معايير ممارسة الأعمال، وهذه هي السمة المحددة المعني بفحصها مؤشر دافعي الرشاوى.

² تعتبر البيانات والمؤشرات الناتجة عن هذا الاستقصاء العناصر المركزية لتقرير التنافسية العالمية والذي يعتبر دولياً واحد من أهم مراجع التقييم الشامل للتنافسية العالمية. يمكن الإطلاع على تقرير هذا العام في الوصلة التالية <http://www.weforum.org/gcr>

لا يقوم المؤشر بتحديد حالات فساد محددة أو يقيّم السلوك على مستوى الشركة. حيث هناك أكثر من 60,000 شركة متعددة الجنسيات حول العالم، تتكوّن من أكثر من 600,000 مؤسسة فرعية أجنبية، فإن أي تصنيف أو تقييم يستند على التجربة الفردية بكلّ هذه الشركات يتطلب عمل دراسة مسحية للسوق ذو طبيعة مختلفة. بالإضافة لذلك، فإن تصنيف الشركات بشكل فردي يتطلب نوع مختلف من التقييم، وذلك بسؤال كبار المدراء التنفيذيين أن يقيموا سلوك الشركات الأجنبية التي تعمل أكثر في بلادهم، بدلا من طلب أسماء هذه الشركات منهم. الاستقصاء قادر على التركيز على الأنماط المميّزة جدا مستندا على تجارب المستجيبين الخاصة، بدلا من حالات بحث حالات معينة.

5. كيف تحسن أي بلد من ترتيب تقييمها ؟

تعكس نقاط تقييم كلّ دولة كل من مسؤولية السلطات والشركات، بشكل رئيسي الشركات متعددة الجنسيات، في هذه الدولة. هناك حاجة لأن يوجد التزاما وعمل من كل من الحكومات والشركات. يمكن إبداء هذا الالتزام بالتمسك بالاتفاقيات الدولية الحالية ضدّ الفساد على مستوى الدولة وإدراج أنظمة الانضباط على مستوى الشركة. يجب أن يتضمن العمل المقاييس الوقائية بالإضافة إلى إجراءات التنفيذ. بالرغم من أهمية توقيع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشاوى أو اتفاقية الأمم المتحدة ضدّ الفساد وتمرير القوانين التي تمنع الرشاوى، لكن هذا غير كافي وتحتاج الدول المصدرة الكبرى لفرض وتنفيذ تلك القوانين بشكل صحيح. هذا يعني أن يتم إتاحة الإمكانات و المصادر اللازمة لضمان إمكانية إجراء التحقيقات و الإجراءات القضائية بشكل مستقل. ويعني أيضا القيام بحملات تعليم وتوعية قوية تضمن أنّ قطاع الشركات يدرك أنّ الرشاوى غير قانونية سواء في الوطن أو بالخارج.

تحتاج مؤسسات الأعمال أن تأخذ التزامها بمكافحة الفساد بجدية أكثر وخصوصا أن تضمن التزام وسطائها وممثليها في الخارج. يجب على مؤسسات الأعمال، بشكل مبدأ، تطبيق ومراقبة لوائح كل من الأعمال و الالتزام ضدّ الفساد في كلّ مكاتبها حول العالم، ويعتبر التدريب الملازم من الإجراءات الرئيسية التي يجب أن تنفذها الشركات متعددة الجنسيات.

6. ما هو الفرق بين المؤشر لسنة 2006 والمؤشر لسنوات 2002 و 1999 وهل يمكن مقارنة تقييم هذه السنة مع السنوات السابقة؟

هناك اختلافات مهمة بين مؤشر دافعي الرشاوى لسنة 2006 ونفس المؤشر لسنوات سابقة. قام مؤشر 2002 بتصنيف وتقييم 21 دولة من كبار المصدرين من ناحية درجة احتمال أن تدفع الشركات الدولية التي مقرها الرئيسي بتلك الدول رشاوى إلى كبار المسؤولين في 15 دولة ذو اقتصاد ناشئ رئيسي. تم تنفيذ مؤشر 2002 بواسطة مؤسسة جالوب الدولية حصرا في اقتصاديات تلك الأسواق الناشئة، واشتملت النتائج على محصلة 835 مقابلة (779 في 1999). للمزيد من المعلومات والنتائج لمؤشر دافعي الرشاوى لسنة 1999 و 2002، أنظر:

www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/bpi

أولا، يستند مؤشر 2006 على منهج مختلف وأسئلة استقصاء مختلفة. إنّ الاختلاف المنهجي الأول يتعلق بحجم ونوع العينة حيث أن حجم العينة لسنة 2006 أكبر كثيرا وأكثر تنوعا. ويظهر مؤشر 2006 وجهات نظر 11,232 من مدراء الشركات في 125 دولة (ليس فقط من اقتصاديات السوق الناشئة كما في السنوات السابقة للمؤشر) على الشركات التي هم على دراية بها من أكبر 30 دولة مصدرة في العالم. ثانيا، يسأل الاستقصاء عن ميلهم (المدراء) لدفع

الرشاوى أو مبالغ غير موثقة عموماً وليس فقط إلى المسؤولين الأجانب. بسبب هذه الاختلافات، ليس من الممكن مقارنة مؤشر سنة 2006 بالسنوات السابقة، ولا يتضمن مؤشر 2006 ترتيب تقيّم القطاعات لأن ليس لدينا بيانات للقطاعات لكن فقط على مستوى الصناعات. بالإضافة لذلك، فإن التحليل الإحصائي الذي أجرى على الأسئلة عن الصناعات واجه بعض الصعوبات في استخدام البيانات المتاحة.

7. كيف يتم حساب المؤشر؟

أرادت منظمة الشفافية الدولية تحسين منهجية مؤشر دافعي الرشاوى وضمان أعلى جودة لتحليل البيانات. تم تنفيذ التحضير لمنهجية المؤشر وتحليل البيانات بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لمنظمة الشفافية الدولية والتي تشمل على خبراء دوليين بارزين في حقول الفساد والاقتصاد القياسي والإحصائيات. وكان على أعضاء اللجنة التقدم بما قد يكون لديهم من اقتراحات لتحسين المؤشر، لكن كانت القرارات النهائية للمنهجية المستخدمة لإدارة المؤسسة. تم تنفيذ العمل الإحصائي للمؤشر من قبل الأستاذ الدكتور جيرترود موزمولر، رئيس قسم الإحصاء بكلية الاقتصاد في جامعة باساو بألمانيا³.

الخطوات الأساسية لإنتاج المؤشر كالتالي:

يعتمد المؤشر على سؤالين.

تم سؤال المستجيبين أولاً:

"من قائمة الدول بأسفل، برجاء اختيار جنسيات الشركات الأجنبية التي تقوم بأكثر الأعمال في بلدك".

ثم كان عليهم بعد ذلك تقيّم الدول بنقاط من 1 إلى 7 حيث 1 تشير إلى انتشار الرشاوى و 7 تشير إلى انعدام الرشاوى وكان السؤال: "من خلال تجاربك، إلى أي حد تدفع الشركات من هذه الدول التي اخترتها أموال إضافية غير موثقة أو رشاوى؟"

لتسهيل بناء المؤشر تم تحويل نظام مقياس ال 7 نقاط إلى نظام 10 نقاط. تم حساب متوسط لكل دولة استناداً على عدد التقديرات من قبل كلّ المستجيبين، ماعداً تقديراتهم لبلادهم الخاصة. ثم تم ترتيب التقييم للدول استناداً على حساب الوسيط لنقاط كل دولة.

يوضح الانحراف المعياري الوارد في تقرير المؤشر درجة الاتفاق بين المستجيبين فيما يتعلق بكلّ بلد معيّنة: بمعنى أنه كلما صغر الانحراف المعياري، كلما زاد الاتفاق حول نتيجة هذه الدولة. ويلاحظ أنّ النتائج قد تكون متقاربة، على الرغم من تصنيف رتبهم المختلف. تم أيضاً إدراج هامش خطأ عند درجة ثقة 95% وهذا يوضح إحصائياً أن هناك احتمال 95% أنّ القيمة الحقيقية من النتائج تقع ضمن المدى الوارد بهامش الخطأ فوق وتحت كلّ نتيجة.

تم تنفيذ مزيد من تحليل البيانات، لتقديم النتائج لكلّ نوع من المستجيبين، و لكلّ منطقة، ولكل تصنيف للدول (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المنخفض) ولكلّ نوع شركة (كبيرة أو صغيرة وحسب نوع الملكية أجنبية أو محلية) - توجد تلك التفاصيل في تقرير تحليل المؤشر على صفحة الانترنت:

www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/bpi

³ الأستاذ الدكتور جيرترود موزمولر، رئيس قسم الإحصاء بكلية الاقتصاد في جامعة باساو بألمانيا.

8. كيف يتم تمويل المؤشر؟

يتم تمويل منظمة الشفافية الدولية من قبل وكالات حكومية مختلفة، و مؤسسات وشركات دولية. يساهم دعم هذه المصادر في إنتاج مؤشر دافعي الرشاوى لسنة 2006. بالإضافة لذلك، بدءاً من سنة 2006 تستلم أجهزة قياس المؤسسة دعماً من مؤسسة إيرنست أند يونج. لا يعتبر قبول المؤسسة لأي تبرعات على تصديقها على سياسات الشركة المتبرعة أو سجلها. لمزيد من المعلومات حول مصادر التمويل لمنظمة الشفافية الدولية للتمويل، برجاء زيارة:

http://www.transparency.org/support_us

9. ما هو الفرق بين مؤشر دافعي الرشاوى ومؤشر منظمة الشفافية الدولية لمدرجات الفساد (CPI)؟

يقوم مؤشر مدرجات الفساد (CPI) بتقييم وترتيب الدول من ناحية درجة إدراك وجود الفساد من قبل المسؤولين والسياسيين في تلك الدول، بينما يقيم ويرتب مؤشر دافعي الرشاوى الدول من ناحية نزعة أو ميول الشركات التي مقرها الرئيسي بهذه الدول لدفع الرشاوى في الخارج. والاختلاف الأكثر هو أن مؤشر دافعي الرشاوى يعكس فقط وجهات نظر القطاع الخاص (شركات محلية وأجنبية) على الرشاوى الأجنبية استناداً على تجربتهم مع دول معينة، بينما يعكس مؤشر مدرجات الفساد وجهات نظر رجال وسيدات الأعمال والمحللين من حول العالم بما فيهم الخبراء المحليين في الدول محل التقييم. إن مؤشر مدرجات الفساد مؤشر مركب على بيانات متعلقة بالفساد من الخبراء بالإضافة إلى رجال وسيدات الأعمال وتم تنفيذ الاستطلاعات من قبل مجموعة مختلفة من المؤسسات المستقلة والمعروفة. أنظر:

www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

مؤشر دافعي الرشاوى هو تقيّم وترتيب ناتج بشكل مباشر عن الأجوبة على استقصاء متخصص.

هناك، على أية حال، بعض التكامل بينهما حيث يلاحظ الترابط القوي بين نتائج مؤشر دافعي الرشاوى و مؤشر مدرجات الفساد (ممثلة في معامل ارتباط بقيمة 0.87).

10. ما هو الفرق بين مؤشر دافعي الرشاوى وبارومتر منظمة الشفافية الدولية للفساد العالمي؟ (GCB)

يقيّم مؤشر دافعي الرشاوى جانب العرض الدولي للرشاوى من منظور ممثلي القطاع الخاص، بينما يقيّم باروميتر الفساد العالمي مواقف الناس نحو الفساد في بلادهم، وتجاربههم معه. أنظر http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/gcb.